



تدين مؤسسة حرية الفكر والتعبير تصريحات اللواء عبد المنعم كاتو ، مستشار إدارة الشؤون المعنوية للقوات المسلحة ، لجريدة الشروق المصرية في عددها الصادر يوم الاثنين الموافق 19 ديسمبر 2011 ، حيث نقلت «الشروق» عن الخبير العسكري، قوله: "الإعلام يحمي المجرمين"، مسائلاً محرر «الشروق»: "كيف تتعاطفون مع عيال صايعة يجب إحراقهم في أفران هتلر؟"

و ترى مؤسسة حرية الفكر و التعبير ، أن أقل ما توصف به هذه التصريحات هو التحريض الواضح والمباشر على العنف والكراهية، وهو ما يخرج عن إطار حرية الرأي والتعبير في كل القوانين و المواثيق الدولية، و يعرض المتظاهرين في مصر للخطر الشديد، ومن أبرز القواعد المرساة بهذا الصدد تلك المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 20 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي نصت على أن " تحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف" ، ويقدم التعليق العام رقم 11 الخاص بالمادة 20 سאלفة البيان الذي اعتمده لجنة حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الأمم المتحدة تفسيراً مبدئياً للفقرة الثانية أنها موجهة ضد أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف، سواء كان لهذه الدعاية أو الدعوة أهداف داخلية أو خارجية للدولة المعنية .

و التصريحات الصادرة ليست عن شخصاً عادياً وإنما هو ممثل لسلطة تقود المرحلة الإنتقالية و تحكم السيطرة على الأجهزة الأمنية والإعلامية كافة ، وهو ما يضع المتظاهرين موضع الطرف الأضعف غير القادر على حماية نفسه تجاه أي آثار تترتب على تصريحات كاتو .

هذا بالإضافة إلى أن هذه التصريحات تشكك في نزاهة أغراض المتظاهرين ، مما يعرضهم للخطر من جهتين، فهم من ناحية عرضة لإستعداد الرأي العام ضدهم ومن ثم مواجهة عنف مدني من مواطنين آخرين، ومن ناحية أخرى فاللواء هو مستشار إدارة الشؤون المعنوية لدى القوات المسلحة، أي أن تصريحاته لها تأثير مباشر على أفراد و جنود الجيش المتواجدين في مواجهة المتظاهرين في الشوارع، مما قد يفسر أي عنف سابق أو لاحق على هذه التصريحات ، و يفسر وقوع الشهداء و المصابين بهذه الطريقة القاسية التي تنتهك الحد الأدنى من حق الإنسان في الحياة.

و تطالب مؤسسة حرية الفكر و التعبير بفتح تحقيق فوري وعاجل مع اللواء عبدالمنعم كاتو ، ومحاسبته على هذه التصريحات التي تعتبر تحريضا واضحا ومباشرا على العنف و الكراهية ضد المواطنين المصريين وحقهم المشروع في التظاهر والاعتصام ضد من يقمعهم ويمارس أقصى أنواع العنف والتعذيب ضدهم.

